

## مسودة توصيات الملتقى الوطني الليبي المنعقد بمدينة غريان (السبت 2018/04/07 م)

### المحور الأول ( أولويات الحكومة ) :-

- خطة لضبط مؤسسات الإعلام المساهمة في الفتن وتمزيق النسيج الاجتماعي والسياسي.
- وضع برنامج وخطة لتوفير الخدمات الضرورية والعاجلة للمواطن مع التركيز على قطاعات ( التعليم والصحة والمالية ).
- التركيز على المصالحة الوطنية بتمكين الدولة من المصالحة مع المواطن وزرع الثقة بحمايته ثم تتلوها المصالحة الاجتماعية المناطقية.
- متابعة الأموال المجمدة وجدولتها والتحفظ عليها قبل استلامها لنفاذي نفشي الفساد فيها وتبديدها.
- توزيع الميزانيات العادلة على البلديات حسب الكثافة السكانية.
- التخفيف من السلطة المركزية ومنح صلاحيات للمجالس البلدية.
- خطة لجمع السلاح من الميليشيات المحسوبة وغير المحسوبة على الحكومة.
- الحد من النزيف المالي المستشري بالسفارات عدداً وكماً.
- التركيز على معالجة سعر الدينار الليبي المقابل للعملة الصعبة بالسوق السوداء بتنفيذ خطة عملية مصرفية عاجلة.
- محاربة التهريب الممنهج لإستنزاف موارد الدولة.
- تدخل الأمم المتحدة بحل وتجريم أي جسم أخر يدعي بأنه الحكومة بعد الاتفاق على حكومة أزمة موحدة في البلاد.
- إيقاف توقيع الاتفاقيات الدولية لأي حكومة أزمة أو مؤقتة.
- فرض الحكومة لهيبتها والعمل علي فك اي حصار علي اي مدينه داخل الوطن في حالة نزاع بين طرف وآخر .

### المحور الثاني ( الأمن والدفاع ) :-

- تفعيل القوانين المنظمة للمؤسستين العسكرية والأمنية مع إعطاء رتب وأرقام أحتياط للمسلحين الغير حاملين لأرقام رسمية.
- البداية في تأسيس جيش وطني موحد وتوحيد الجهاز الأمني وتوفير الدعم المالي للأجهزة الأمنية.
- إخلاء المعسكرات وتسليمها للجيش ومنحه الفرصة لأداء مهامه.
- سن قوانين صارمة ومجرمة لحاملي السلاح بدون تراخيص.
- فتح المجال لأستكمال دراسة مسلحي الميليشيات في الخارج وتنفيذ دورات تدريبية حرفية علي منوال سياسات هيئة شؤون المحاربين بالخارج لغير المؤهلين منهم.
- تطبيق ومراقبة العقوبات المنصوص عليها في غير الملتحقين ورفع المكافآت المالية للعاملين تشجيعاً لهم.
- إعادة توزيع الجيش والشرطة بعد تنظيمهم على أسس غير مناطقية والعمل على التراتبية العسكرية.
- تفعيل ومراقبة تنفيذ قانون التقاعد العسكري مع توضيح المسؤوليات والصلاحيات بين الجيش والشرطة.
- إصدار قانون ينظم عمل المجموعات المسلحة قبل تفكيكها والتحاقها بالمؤسسة العسكرية والأمنية كأفراد.
- حماية سيادة الدولة برأ وبحراً وجواً.

### المحور الثالث ( توزيع السلطات ) :-

- الالتزام بقانون رقم (12) لتنظيم العمل الوظيفي لأمكانية تنفيذ المعايير والمواصفات بالكفاءة التي يجب أخذها في الاعتبار بشأن تكليف الوظائف الحكومية والمناصب العليا والبعد عن الجهوية والقبلية والمسائلة لشاغليها ما بعد التسليم والإنتهاء من الوظيفة.
- فك التضارب بين صلاحيات الحكومة والمجالس البلدية بتطبيق قانون الإدارة المحلية ومراقبته.
- ضرورة تقديم برنامج عملي وزمني عام لأي حكومة أو رئيس حكومة مقترحة و يوضح أيضاً فيه طريقة التكاليف للتعينات للوظائف العليا ليتم بعدها مسائلتها من قبل الجسم التشريعي حسب البرنامج المقدم.

- توزيع الميزانيات والصلاحيات للمجالس البلدية حسب قانون الحكم المحلي وتقليص عدد البلديات ليسهل التعامل معها والحد من الاستنزاف المالي المتوقع فيها.
- دعم مالي وقانوني ورقابة وتشجيع رجال الأعمال والقطاع الخاص للتخلص من النزيف المالي في المرتبات الممنوحة للمواطنين من الدولة وتفعيل قانون حماية المنتج المحلي.

#### المحور الرابع ( العملية الدستورية والمسار الانتخابي ) :-

- إيجاد ميثاق وطني وأخارطة لمبادئ المصالحة الاجتماعية بين المناطق الليبية بالاعتماد على مبدأ الوحدة الوطنية بالتداول السلمي على السلطة.
- وضع آلية لتنفيذ وحماية الدولة للمواثيق التي تتم في المصالحة الاجتماعية.
- العمل على التشريع في قانون الانتخابات بإعطاء حق المواطنة والمشاركة في العملية السياسية لكل حاملي الجنسية الليبية سواء حمل الرقم الوطني أو الإداري.
- ضمان التمثيل للمكونات المجتمعية والاجتماعية ذات الخصوصيات الثقافية مع مراعاة إعطاءهم حقوقهم في تعلم لغاتهم في مناطقهم المحلية.
- لأهمية الدستور فالأولوية للإستفتاء حيث صياغة الدستور من الصعب إخراجها مرة أخرى في وقت قريب. في حالة تعذر أو تأجل الاستفتاء على مسودة الدستور، إحياء دستور 63 ليتم تعديله وفق السلطات الموجودة بديلة لسلطات الملك فيه.
- الضغط على مجلس النواب لإستصدار قانون الإستفتاء على الدستور وإعطاء الأولوية حسب ميثاق المصالحة الوطنية الاجتماعية العام المزمع لإنهاء الجدل السياسي والقانوني في المراحل الانتقالية.
- الاصدار العاجل لقانون انتخابات من مجلسي النواب والدولة في حالة تعذر اصدار قانون استفتاء علي الدستور .

انتهت التوصيات

مقرر الملتيقي/ م. صلاح الدين الهادي الكميثي